الاستراتيجية القطاعية لمحاربة العنف بالمؤسسات التعليمية المغربية 2009-2019؟ أية نتائج؟

The Sectoral strategy to combat violence inMoroccan educational institutions 2009-2019? What were the results?

أ.عبد الرحيم العيادي، طالب باحث بجامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية

أ.د محمد غزالي، أستاد التعليم العالي مؤهل، جامعة محمد الخامس،الرباط. المملكة المغربية

ملخص: تعتبر المؤسسات التعليمية أهم فضاءات التنشئة الاجتماعية ففيها تتفاعل جل مكونات المجتمع المدرسي، بحيث تتشبع هذه المكونات بمذاهب ومرجعيات مختلفة وأحيانا متناقضة، هذه الخلفيات قد تكون هي سبب انتشار العديد من الظواهر المشينة بالوسط التعليمي من بينها العنف، وحتى تنظم العلاقة بين هذه المكونات بشكل يتجاوز كل هذه المؤثرات والمشاكل التي تساهم في تفشي العنف بالوسط المدرسي، عملت وزارة التربية الوطنية المغربية على وضع استراتيجية قطاعية لمحاربة العنف بالوسط المدرسي؟ فما هي هذه الاستراتيجية، وإلى أي حد ساهمت في تحقيق الأمن بالوسط التعليمي؟

الكلمات المفتاحية: خلية الانصات، الوساطة، آليات مؤسساتية.

Abstract: Educational institutions areconsidered as the most important spaces of socialization where most of the school community components interact. Those components are also imbuedand saturated with contradictory doctrines and cultural backgrounds. For this reason, different shocking phenomena spread at schools; for instance, violence.In order to overcome all these problems and unite all the components at schools, The Moroccan Ministry of National Education hasadopted a strategy to eradicate violence in schools. So, what is the strategyabout and to extent it contributes to maintaining safety and security in our schools?

Keywords: Listening cell,Mediation,Institutional mechanisms.

1. مقدمة

لعل المتتبع للشأن التعليمي يكاد يسمع عن مشاكل التعليم ومآله الحالي في ظل سيرورة الإصلاح الذي عرفها منذ زمن طويل ومازال يعرفها إلى يومنا هذا، فلم يعد الحديث مقتصرا على عوائق سير العملية التربوية المتمثلة في الاكتظاظ ونقصالأطر التربوية، وعدم استقرارها، بل تعداه حاليا إلى ما هو أكثر خطورة، بحيث أصبح الجميع بمن فيهم المسؤولين وأهل الميدان يتحدثون عن العنف بالوسط المدرسي الممارس في الاتجاهات الثلاثة: التلميذ والأستاذ والممتلكات.

إن خطورة ممارسة العنف بالوسط التعليمي، من الناحية العلمية لا تقاس بالآثار المادية المترتبة عن الفعل بقدر ما تقاس بالدلالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتربوية للفعل ذاته، الذي أصبح يتناسل في أغلب المناطق المغربية بما في ذلك المناطق الجبلية التي كانت وإلى عهد قريب تتميز بالطابع البدوي المحافظ، وفي منأى عن هذه السلوكات السلبية.

لقد " انتقل الصراع إلى قلب المدرسة حيث توثر العلاقات بين التلاميذ والأساتذة والإدارة التربوية" (أحمد زيدان وآخرون، 1999، ص3) مما يعوق التواصل التربوي والبيداغوجي بين الجميع والتي من المفترض أن يسودها النظام والاحترام المتبادل حتى ينبسط المجال للعطاء التربوي.

توثر هذه العلاقات داخل هذا الوسط التعليمي، يتغذى من المرجعيات المختلفة والأوساط المتباينة لمرتفقي المؤسسة التعليمية، الشيء الذي يخلق عدم التوازن في العلاقة بين التلاميذ والأساتذة والذي ينتج عنه عنف بين هؤلاء الأشخاص.

عمل القطاع التربية الوطنية، في محاولة لضبط العلاقة وتحديد المسؤولية على الأمن بالمؤسسات التعليمية من خلال إدراجها في مهام مدير المؤسسة التعليمية الذي "يعمل على ضمان حسن سير الدراسة والنظام في المؤسسة و توفير شروط الصحة والسلامة للأشخاصوالممتلكات"(وزارة التربية الوطنية، 2002).

كما عملت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على إنجاز دراسات و تقارير بغية التأكد من وقع الإجراءات التي تم تفعيلها من أجل تأمين الوسط التعليمي من العنف، كما وضعت خطة قطاعية للوقاية و مناهضة العنف بالوسط المدرسي بالإضافة إلى وضع مجموعة من البنيات على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي والمحلي من قبيل المركز الوطني للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي والمراكز الجهوية والإقليمية للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي وخلايا الإنصات والوساطة على مستوى المؤسسات التعليمية.

إن الحجم الكبير الذي اتخذه مشكل العنف بالوسط المدرسي في المجتمع المغربي، أصبح الحديث عنه من طرف جميع مكونات المجتمع، من إعلام مرئي ومسموع و مكتوب، وفي صفحات التواصل الاجتماعي، ومن قبل الحكومة(قطاع التربية الوطنية، 09 نونبر2017) والبرلمان والمؤسسات الوطنية وغيرها، وأمام هذا الاهتمام الوطني الكبير بمشكل العنف

بالوسط المدرسي دفعنا لطرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة الإجراءات والآليات التي وضعتها الوزارة الوصية على القطاع في الحد من العنف بالوسط المدرسي؟
ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتجميع جل الوثائق التي تعتمدها الوزارة لمعالجة العنف بالوسط المدرسي بهدف القيام بدراسة استقرائية تحليلية لهذه الوثائق، بعد تجميع وتصنيف هذه المرجعيات تطرح الأسئلة البحثية التالية: ما هي الإجراءات والآليات التي اعتمدتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لمعالجة ظاهرة العنف بالوسط المدرسي؟ وكيف تشتغل هذه الآليات؟وما هي أهم نتائجها في سبيل الحد من ظاهرة العنف بالوسط التعليمي وتأمين ظروف جيدة للتحصيل الدراسي.
ولهذه الغاية سنبحث في الدراسات والتقارير والوثائق التي تتوفر عليها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بهدف معرفة مدى وعي المسؤولين بظاهرة العنف بالوسط التعليمي وسنحاول تحليلها و تجميع المعطيات الخاصة بهذه الآليات للإجابة عن هذه التساؤلات.

2. الدراسات والتقارير حول العنف بالوسط المدرسي.

الدراسات التي أنجزتها الوزارة الوصية والمتعلقة بالعنف بالوسط المدرسي:تم إنجاز أول دراسة في موضوع العنف في الوسط المدرسي سنة2005بدعم من منظمة اليونيسف، وتهدف الدراسة إلى تشخيصوتحليل وضعية العنف الذي يعاني منه الأطفال في المدارس الابتدائية، وتحديد المحاور الأساسية لوضع استراتيجية لمكافحة العنف بالوسط المدرسي التي تمت بلورتها سنة 2007 والتي ستكون موضوع المحور الثاني من هذا البحث.
بينت هذه الدراسة على أن العقوبات البدنية على الرغم من منعها فهي تمارس بشكل واسع في المدرسة، حتى في أشكال جد قاسية بحيث "87%من الأطفال يقولون بأنهم سبق لهم أن تعرضوا للضرب و73% من المدرسين أقروا بأنهم قاموا بضرب الأطفال" (اليونيسف، 2005، ص7).
حسب الدراسة فإن الأسباب الرئيسة للعنف في المرحلة الابتدائية راجع لأسباب تربوية كعدم إنجاز الفروض المنزلية أو التشويش في القسم، غير أن العنف الذي أصبحت تعاني منه المؤسسات التعليمية والذي فرض نفسه و بقوة عليها، وهو العنف الممارس من قبل التلاميذ على الأطر الإدارية والتربوية أو العكس. والمتمثل في العنف الجسدي والتحرش الجنسي والاغتصاب، والذي غالبا ما يتم تداوله والتركيز عليه من طرف الجرائد والصحف الوطنية وفي هذا الإطار تم إحصاء "240 حالة عنف بالوسط المدرسي خلال الموسم الدراسي 2013-2014 " (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2014، ص20)، ويوضح التقرير ما يناهز "64 % من الحالات المرصودة فهي حالات عنف جسدي كما هو مبين في الشكل أسفله" (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2014).

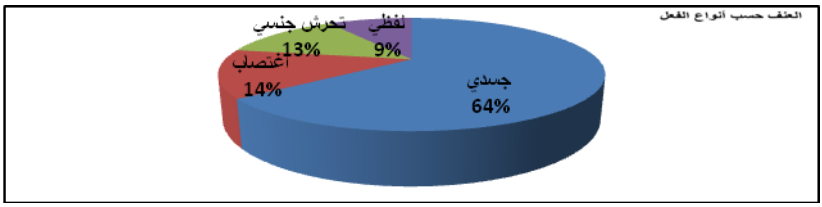

غير أن الانتقاد الذي يمكن توجيهه للدراسة أنها ركزت على فئة التلاميذ في المرحلة الابتدائية والتي تعاني غالبا من عنف في اتجاه واحد وهو عنف الأستاذ الممارس على التلميذ، وذلك لكون البنية الجسمانية للأطفال في هذه المرحلة العمرية لا تسمح لهم بمواجهة الأستاذ.

بعد انجاز هذه الدراسة تم وضع استراتيجية قطاعية والتي تضمنت ضرورة إدراج البعد النفسي لمعالجة بعض الوضعيات الصعبة للتلميذات والتلاميذ، ولهذا تم إنجاز دراسة الجدوى سنة 2008 من أجل إحداث خلايا الاستماع والوساطة بالمؤسسات التعليمية، والتي أكدت على أنها "مبادرة جديدة ستساهم في جعل الشباب يلجون فضاء التواصل والاستماع والدعم"(Ministère de l'éducation, 2008 , p 50)

وبالتالي سيساعدهم في التفاعل بشكل إيجابي وإيجاد حلول مناسبة لوضعياتهم ومشاكلهم كيفما كانت.

وأكدت دراسة الجدوى على ضرورة إحداث خلايا الإنصات والوساطة بهدف الاستماع لتلاميذ مؤسسات التربية والتعليم العمومي الذين يعانون من مشاكل على المستوى الدراسي أو الاجتماعي أو النفسي، مع العمل على تقديم الدعم اللازم لهم.

ومع مرور سنوات التنزيل الفعلي للاستراتيجية القطاعية للعنف بالوسط المدرسي تبين عدم تطرقها لجوانب مهمة في تأمين الأمن التعليمي، بحيث دفع قطاع التربية الوطنية إلى تعميق البحث من خلال إنجاز دراسة تكميلية في موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي سنة 2010 استهدفت إتمام بعض الجوانب التي لم تتطرق لهاالدراسات السابقة وذلك من حيث: تحديد وتحليل أسباب العنف ضد الفتاة في الوسط المدرسي؛ دراسة المواقف والسلوكات والممارسات ذات الصلة بالعنف ضد الفتاة في الوسط المدرسي؛ تحديد ورصد الوضعيات المولدة لخطر العنف ضد الفتاة في الوسط المدرسي؛ تمكين المسئولين صانعي القرار في المجال التربوي من عدة بيداغوجية نظرية وعملية لمواجهة العنف ضد الفتاة في الوسط المدرسي.

وقد بينت الدراسة التي استهدفت الأساتذة المقبلين على الممارسة الصفية من خلال الاعتماد على المجموعات البؤرية والتي أظهرت أن التصور السائد لديهم بخصوصنبذ العنف يبدو تصورا قاصرا حيث أنهم يجيزون للرجل ممارسة العنف ضد المرأة وهذا يدخل في نظرهم ضمن المباحات الدينية.

بحيث عند مناقشة موضوع العنف ضد المرأة مع الطالبات المعلمات والطلبة المعلمين كان رد فعل بعضهن كالتالي إحداهن عبرت عن أنه "يحق لزوجي أن يضربني"(برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا، 2012)، وهذا التمثل السلبي تجاه المرأة لا يقتصر على الرجل و لكن

المرأة أيضا لها نفس التصور تجاه نفسها. وبالتالي يجب توجيه استراتيجية التدخل لتصحيح هذا التمثل السلبي.

وفي هذا النطاق قدمت هذه الدراسة مجموعة من الاقتراحات للحد من العنف ضد الفتاة في الوسط المدرسي نذكر من بينها: تعزيز رعاية المتعلمين والمتعلمات داخل الفضاءات المدرسية؛ تضمين المنهاج التربوي محاور ووحدات تربوية لمكافحة العنف ضد الفتيات في الوسط المدرسي؛ بناء شراكات لمكافحة العنف ضد الفتاة في الوسط المدرسي؛ الارتقاء بثقافة اللاعنف ضد الفتيات.

3. التقارير المنجزة حول العنف بالوسط المدرسي من طرف وزارة التربية الوطنية

أصدرت المديرية المكلفة بالحياة المدرسية أول تقرير لها سنة 2013 لحالات العنف انطلاقا من المعطيات المتوصل بها من المراكز الجهوية والإقليمية للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي ومن خلال الحالات التي تناولتها الصحف الوطنية، ويؤكد التقرير (المديرية المكلفة بالحياة المدرسية،2013/2012) على أن المؤسسات التعليمية تعاني من العنف داخل أسوارها أكثر بكثير من العنف بجوارها، بحيث تم رصد 65 %(المديرية المكلفة بالحياة المدرسية،2013/2012. ص9) من الحالات داخل المؤسسات التعليمية الشيء الذي يعكس تنامي العنف داخل فضاءات المدرسة كما هو مبين في الجدول أسفله (المديرية المكلفة بالحياة المدرسية،2013/2012).

العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها		
	عدد الحالات	النسبة %
العنف داخل المؤسسة	21200	65,56%
العنف في محيط المؤسسة	11139	34,44%
المجموع	32339	100,00%

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن حالات العنف الممارس في الاتجاهين معا داخل المؤسسة يمثل ما نسبته 65.56 بالمئة بينما حالات العنف الممارس خارج أسوار المؤسسة يعادل ما نسبته 34.44 بالمئة، وهذا يبين بجلاء أن العنف الممارس بالفضاء المدرسي أكثر بكثير من العنف خارج أسوارها، وهذا يحتاج إلى تدخل من طرف الوزارة في البحث عن حلول جذرية لاجتثاث هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا المدرسي.وأوصى التقرير بالارتقاء بأنشطة الحياة المدرسية من خلال تفعيل الأندية التربوية التي تعتبر فضاء يمارس فيه التلميذ أنشطته الإبداعية وتسمح له بصقل مواهبه في المجالات المحببة لديه، كما أكد على ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بهدف وضع خطة مشتركة لمحاربة العنف بالوسط المدرسي.

وفي سنة 2014 تم إصدار التقرير السنوي الثاني (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني،2014) حول العنف بالوسط المدرسي، والذي أكد بدوره على أن العنف يتخذ أشكالا متعددة وأن العنف داخل المؤسسة التعليمية يشكل مصدر قلق كبير لدى المسئولين على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني. وفي هذا الصدد"رصدت المراكز الجهوية

الخمسة عشر(باستثناء معطيات العنف بالوسط المدرسي لجهة الرباط سلا زمور زعير)، 24.665 حالة (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني،2014، ص5)الشيء الذي يعكس تنامي ظاهرة العنف بالفضاء الداخلي للمؤسسة مقارنة مع محيطها الخارجي، بحيث سجلت 16917 حالة داخل المؤسسات التعليمية أي ما يعادل 69% و 7748 حالة أي ما يعادل 31% بمحيط المؤسسة وهذا يرجع إلى عدة عوامل، نذكر منها:غياب وسائل لتفريغ الطاقات الإبداعية للتلاميذ فتظل المدرسة فضاء لتفجير تلك الطاقات؛غياب خلايا الإنصات ببعض المؤسسات، وعدم تفعيلها بمؤسسات أخرى؛ضعف الأمن بمحيط المؤسسات خصوصا بالفرعيات المدرسية.

كما يجب الإشارة أنه من خلال التقرير يتبين أن ظاهرة العنف هي ظاهرة ذكورية بامتياز بحيث تسجل أعلى نسبة لذى التلاميذ الذكور فيما بينهم، أي ما يفوق 60 %من عدد الحالات المرصودة(وزارة التربية الوطنية، 2014، ص10).

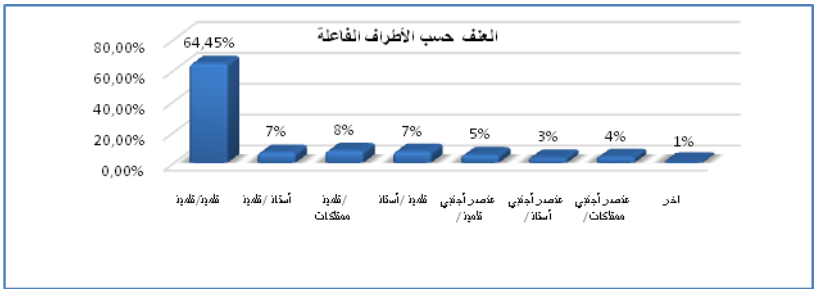

وهذا راجع إلى أسباب لها علاقة مباشرة بالتلاميذ كالمشاكل المرتبطة بحاجات التلاميذ النمائية والتغيرات الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية الناجمة عنها، أو لأسباب لها ارتباط بالأستاذ داخل قاعة الدرس كالافتقار لممارسات الإدارة الديمقراطية في قاعة الدرس وانتهاج ممارسات الإدارة التسلطية، أو لأسباب متعلقة بالبيئة المدرسية كضعف جاهزية بعض المدارس من حيث البناء والمرافق الضرورية، واكتظاظ التلاميذ في القسم وفي الساحة.

4. الخطة المتبعة من طرف قطاع التربية الوطنية في مجال الوقاية من العنف ومناهضته بالوسط المدرسي

كانت الدراسة المنجزة من طرف الوزارة حول العنف بالوسط المدرسي سنة 2005 القاعدة العلمية لاعتماد خطة قطاعية لوزارة التربية الوطنية سنة 2007، وتمحورت هذه الاستراتيجية حول ستة محاور "(تعزيز القدرات المؤسساتية؛ تعزيز كفاءة المتدخلين؛ تحسين وتعميم نظام التكفل؛ نشر ثقافة احترام حقوق الطفل؛ الوقاية من العنف بالمؤسسات التعليمية؛ دعم نظام الاعلام والتتبع."(Ministère de l’éducation nationale, 2007 , p41)

وسنحاول عرض أهم الإجراءات التي تمت برمجتها في هذا الإطار وكذا أهم مخرجات هذه الإجراءات وذلك بهدف استخراج الآليات التي تم إرساؤها ومعرفة الجوانب التي تم التركيز عليها لتنزيل هذه المحاور، وذلك من خلال القيام ببعض اللقاءات مع المسئولين على الملف على مستوى المديرية المكلفة بالحياة المدرسية بقطاع التربية الوطنية والتي عهد إليها بتتبع و تنزيل

الإستراتيجية القطاعية في مجال الوقاية و مناهضة العنف بالوسط المدرسي، ويمكن إجمال أهم الانجازات التي تم القيام بها في هذا الصدد في:

المحور الأول: تعزيز القدرات المؤسساتية:يهدف إلى خلق آليات لمحاربة العنف على جميع المستويات محليا وإقليما وجهويا ووطنيا وتم وضع الإجراءات التالية:"تعزيز الإطار المؤسساتي والتشريعي الحالي؛خلق قنوات وظيفية للتنسيق؛إبرام شراكات دائمة مع الجمعيات التي تتوفر على تجربة وخبرة في مجال الطفولة (Ministère de l'éducation nationale, 2007).

وعلى مستوى الإنجازات يمكن القول بأن هذا المحور من أهم المحاور الذي تعزز مؤسساتيا وتنظيميا: على مستوى الإطار المؤسساتي من خلال إحداث خلايا الإنصات والوساطة على المستوى المحلي ومراكز إقليمية وجهوية للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي على المستوى الإقليمي والجهوي ومركز وطني بين قطاعي للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي على المستوى المركزي. وسنحاول التطرق لهذه المراكز والخلايا بتفصيل أكثر في المحور الثالث من هذا البحث.

وعلى المستوى التنظيمي تعزز هذا المحور بإصدار مذكرات تنظيمية والملاحظ أن المذكرات التنظيمية الهادفة إلى محاربة الظواهر المشينة في بداية القرن الواحد والعشرين كانت تتطرق لهذا الموضوع بطريقة غير مباشرة من خلال التنصيص على تعزيز أنشطة الحياة المدرسية، لكن في السنوات الأخيرة-بعد ولوج المجتمع المغربي جيل الإعلاميات والانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي-تبين بشكل جلي أن المسئولين بالوزارة الوصية أصبحوا واعيين بخطورة هذه الظاهرة مما جعلهم يصدرون مذكرات وزارية بشكل صريح تروم مواجهة العنف بالوسط المدرسي الذي نحى منحا خطيرا ، وبالتالي وجب التعامل معه بحزم من خلال " اعتماد الصرامة وعدم التساهل مع أية ممارسة مشينة تستهدف المجتمع المدرسي، كيفما كانت طبيعته"(قطاع التربية الوطنية، 2017).

المحور الثاني: تعزيز كفاءة المتدخلين: يهدف إلى تفعيل الإجراءات التالية:"تنظيم تكوينات حول حقوق الطفل؛إدماج مصوغات حول تقنيات الإنصات والتواصل وتدبير النزاع والمقاربات البيداغوجية؛ إعداد مصوغات ودلائل ووثائق مرجعية ومنهجية أخرى؛تبادل التجارب في مجال الوقاية ومحاربة العنف داخل المدرسة حسب الوثائق والتقارير المتوفرة على مستوى الوزارة الوصية فإنه تم تعزيز هذا المحور بمجموعة من الوثائق المرجعية والدورات التكوينية ولقاءات التقاسم بين الأكاديميات بحيث تم إعداد: دليل إرساء مراكز الوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرس، "والذي يهدف إلى توحيد آليات العمل في مجال إحداث وإرساء هذه المراكز وتفعيل الأدوار والمهام والوظائف المنوطة بها وطنيا وجهويا وإقليميا ومحليا"؛(اليونيسف،2016، ص10).

-الدليل الإجرائي لمديري المؤسسات التعليمية، والذي يهدف إلى وضع آلية إجرائية لدى المسئولين المحليين تمكنهم من التعرف على سبل التعامل مع مختلف حالات العنف المسجلة على مستوى المدرسة؛

-الحقيبة التربوية والمكونة من دلائل تربوية موجهة للأطر الإدارية والتربوية في مجال محاربة العنف بالوسط المدرسي وعدة للتحسيس والتوعية موجهة للتلاميذ وللأساتذة ومنشطي الأندية التربوية والآباء والجمعيات.

المحور الثالث: تحسين وتعميم نظام التكفل وتتبع الأطفال ضحايا العنف: الإجراءات التي تم تسطيرها في هذا المحور تتمثل في:تعزيز خلايا الإنصات بموارد بشرية مؤهلة وبمعدات وأدوات العمل؛خلق آليات المصالحة لحل الخلافات والمشاكل بين الأطفال، وضع آليات تتبع الأطفال ضحايا العنف؛تشجيع المتعلمين على التبليغ عن كل حالة عنف ضدهم؛

وعلى مستوى المخرجات فإن وزارة التربية الوطنية تتعاون مع جمعيات المجتمع المدني للتكفل ببعض الحالات التي تقع داخل المؤسسات التعليمية، كما أن مديري المؤسسات التعليمية لديهم تواصل مستمر مع الأجهزة الأمنية المحلية.

في إطار المقاربة الاستباقية هناك تنسيق مسترسل بين مدير المؤسسة والأمن الوطني أو الدرك الملكي حيث هناك تبادل لأرقام الهواتف بينه وبين الجهات الأمنية للوقوف على أية انفلات أمني في الوسط المدرسي. كما أن هناك تنسيق متواصل مع المراكز الصحية بالنسبة لبعض الحالات التي تتطلب نقل ضحية العنف بالوسط المدرسي إلى المستشفى.

لكن الملاحظ على مستوى هذا المحور أن هناك ضعف فيما تم نجازه وذلك راجع إلى غياب كيفية تفعيل الإجراءات التي تم تسطيرها على مستوى الاستراتيجي، فعلى سبيل المثال لم يتم توضيح كيفية تشجيع المتعلمين التبليغ عن كل حالة عنف مرصودة، بالإضافة إلى أن قطاع التربية الوطنية لا يتوفر على مرافق خاصة لاستقبال المعنفين، هذا لكون خلايا الإنصات والوساطة دورها محدود في التبليغ عن الحالة والتتبع من خلال التنسيق مع جمعيات المجتمع المدني عن كل حالة.

أما بالنسبة لتعزيز خلايا الإنصات بموارد بشرية فقطاع التعليم يعاني من قلة الموارد البشرية بحيث تعرف الأقسام الدراسية اكتظاظا فظيعا، وبالتالي يبقى السؤال مطروحا حول كيفية تعزيز خلايا الإنصات والوساطة بالعنصر البشري في ظل الخصائص المهول في هذه الفئة.

المحور الرابع: نشر ثقافة احترام حقوق الطفل.يهدف هذا المحور إلى:القيام بأنشطة موازية تبرز قيم السلم والحوار؛تنظيم مباريات ومنح جوائز للمؤسسات الخالية من العنف؛تنظيم لقاءات دراسية مع كل الفاعلين حول العنف وآليات الوقاية منه؛إعداد ميثاق أخلاقي توافقي بمشاركة الأطفال من أجل مدرسة بدون عنف.

على هذا المستوى فإن مخرجات محور نشر ثقافة احترام حقوق الطفل تتمثل في تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية منتظمة، باستعمال مختلف أنشطة خلايا الإنصات والوساطة والأندية التربوية، وسائل الإعلام المحلية والجهوية، توزيع النشرات والملصقات الخاصة بالآثار المترتبة عن استخدام العقاب والعنف تجاه التلاميذ والبحث عن الوسائل البديلة للحد من تفشي انشار العنف المتبادل داخل الفصول الدراسية، بالإضافة إلى تخليد الأيام والمناسبات الوطنية والدولية حول حقوق الطفل والإنسان.

إن الجمعيات تساهم بشكل كبير في الارتقاء بالعمل التربوي من خلال تنظيم أنشطة تحسسية تهدف إلى محاربة العنف بالوسط المدرسي من خلال توفير طاقم متخصص من أجل الحد من هذه الآفة التي بدأت تنخر المجتمع المدرسي.

من خلال الإحصائيات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية فإن عدد الجمعيات التي تشتغل إلى جانب المؤسسات التعليمية في جميع التراب الوطني ناهز 595 جمعية موزعة على 10 مجالات، بحيث لا تتجاوز نسبة الجمعيات المشتغلة بشكل مباشر على العنف بالوسط المدرسي سوى 5% (المديرية المكلفة بالحياة المدرسية، 2016):إلا أن ما يعاب على هذه الحملات التحسيسية أنها لم تجد طريقها للتطبيق الفعلي على أرض الواقع نظرا للإكراهات التي سبق أن أوردناها سابقا (قلة الموارد البشرية) ولهذا فنتائج هذه الحملات تبقى دون المستوى المرجو منها على التلاميذ من جهة والطاقم الإداري والتربوي من جهة ثانية، فأغلبها يتخذ طابعا موسميا.

المحور الخامس:الوقاية من العنف داخل وبجوار المؤسسات التعليمية: الإجراءات المبرمجة في هذا المحور هي:"إعادة النظر في كيفية تطبيق القانون وبصرامة في حق من يمارس العنف على التلاميذ أو المدرسين أو الطاقم الإداري أو على ممتلكات المؤسسة التعليمية؛ تحسيس التلاميذ وتوعيتهم بالأضرار الوخيمة التي تترتب على تناول المخدرات؛ تخصيص فضاءات مفتوحة للأطفال ليعبروا عن آرائهم بكل مسؤولية واعتبارهم فاعلين داخل المؤسسة؛ تعزيز دور جمعيات آباء وأولياء التلاميذ في محاربة العنف داخل المدرسة" (Ministère de l'éducation nationale, 2007)

في هذا المحور يتم التركيز على تفعيل الأندية التربوية والتي تعتبر بمثابة فضاء يعبر من خلاله الأطفال عن آرائهم كفاعلين في المؤسسة التعليمية، وفي هذا الإطار تم إحداث ما يفوق 25 ألف نادي تربوي (المديرية المكلفة بالحياة المدرسية،2015)، غير أن أغلبية هذه الأندية التربوية تبقى حبرا على ورق حيث أنها لا تشتغل بالشكل المطلوب نتيجة عدم توفير الظروف المناسبة لتفعيل أنشطتها،باستثناء مبادرات خاصة من بعض أطرها التربوية والإدارية وبموارد خاصة.

والملاحظ أن بعض المؤسسات التعليمية تضم عددا كبيرا من الأندية التربوية بينما نجد مؤسسات أخرى لا تتوفر على ناد رغم الكم الهائل من الأندية المحدثة من طرف الفاعلين التربويين، وهذا ما يوضحه المبيان أسفله (المديرية المكلفة بالحياة المدرسية، 2016):

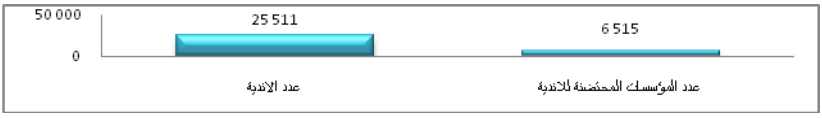

فمجموع المؤسسات التعليمية حسب إحصائيات الوزارة الوصية يفوق عشرة آلاف مؤسسة تعليمية في حين أن المؤسسات التعليمية المحضنة للأندية التربوية لا يتعدى ستة آلاف مؤسسة، وهذا ما يوضع ارتفاع عدد حالات العنف بهذه المؤسسات التعليمية، وبالتالي يجب العمل على تفعيل الأندية التربوية من خلال توفير الظروف الملائمة لاشتغالها، وكذا تحفيز وتشجيع المبادرات الفردية لبعض الأطر التربوية.

المحور السادس: دعم نظام الإعلام والتتبع والتقييم

من بين الإجراءات التي تم تسطيرها فيما يخص هذا المحور نجد:" إعداد قاعدة معطيات دقيقة حول العنف بالوسط المدرسي على المستويات المحلي والإقليمي والجهوي والمركزي؛وضع مجموعة من المؤشرات المعيارية التي ستمكن الفاعلين في الحقل التربوي من تتبع ظاهرة العنف في الوسط المدرسي؛إعداد تقارير سنوية تبرز تطور عدد الحالات المضبوطة إجمالا وحسب الوسط والجنس ..."وضع مخطط لتتبع وتقييم الإستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة.

أما بخصوص مخرجات هذا المحور فتتمثل في إصدار تقريرين، سنة 2013 و سنة 2014، حيث لم يتم إصدار أي تقرير بعد ذلك، وهذا راجع إلى التغير الذي طال المديرية المكلفة بتنزيل الإستراتيجية نظرا لعدم استقرار الموارد البشرية.

فعلى سبيل المثال تعاقب خمسة مديرين على المديرية في الست سنوات الأخيرة، وهذا يؤثر على سير أعمال الفريق المكلف بتدبير العنف على المستوى المركزي.

ومن أهم المنجزات التي تم تفعيلها في هذا المحور تلك المتعلقة بإرساء نظام معلوماتي للتتبع وهي البوابة المعلوماتية"مرصد"(بوابة معلوماتية تم إدراجها ضمن المنظومة المعلوماتية للوزارة "مسار"، وتهدف إلى تمكين المديرين ومسئولي خلايا الإنصات والوساطة من تسجيل حالات العنف المرصودة محليا، وهي بوابة غير متاحة لجميع العموم) التي تمكن من تسجيل حالات العنف بشكل آني على مستوى المؤسسات التعليمية، وهي مسطحة متاحة لمديري المؤسسات التعليمية ومسئولي خلايا الإنصات والوساطة تمكنهم من التبليغ عن حالات العنف المرصودة محليا، وتسمح للمسئولين على المستوى الوطني من معرفة ما يجري على مستوى جميع المؤسسات التعليمية في ربوع المملكة.

إلا أن هذه البوابة لم تستثمر بالشكل المطلوب ولم يتفاعل معها مديرو المؤسسات التعليمية ومسئولو خلايا الإنصات والوساطة بالشكل المطلوب، بحيث يعبر العديد من مديري المؤسسات التعليمية عن عدم رغبتهم تسجيل حالات العنف بالبوابة لكونهم يعتقدون أن مؤسستهم ستكون محطة مراقبة من طرف المسئولين وخوفهم من اعتبار مؤسستهم تشهد حالات عنف باستمرار وهذا يضعهم في موقف حرج مع الإدارة على مستوى المديرية الإقليمية، وعلى مستوى الأكاديمية والجهوية وكذا على مستوى الوزارة.

استنتاج: يتضح من خلال هذا التحليل السريع لإستراتيجية الوزارة في مجال محاربة العنف بالوسط المدرسي أنها اعتمدت على آلية وحيدة يتم تصريف من خلالها جميع محاور الإستراتيجية وهي خلية الإنصات والوساطة، فجميع الإجراءات كالقيام بالحملات التحسيس والتتبع ومصاحبة المعنفين، وكذا جميع الوثائق التأطيرية كالدلائل وعدة التحسيس فهي موجهة لتأطير وتدبير خلايا الإنصات والوساطة وبالتالي يمكن التأكيد على أن الوزارة تراهن على هذه الآلية للحد من العنف بالوسط المدرسي، غير أنها تعاني من نقصكبير على مستوى الموارد البشرية المؤهلة، على مستوى التكوين، على مستوى التحفيز، على مستوى الإطار القانوني لهذه الخلايا.

5. البنيات والآليات المعتمدة للوقاية ومحاربة العنف بالوسط المدرسي على مستوى المؤسسات التعليمية: تشكل خلايا الإنصات والوساطة إحدى أهم البنيات التي بإمكانها التدخل لمعالجة العنف بالوسط المدرسي، ومحاولة إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بالحد من انتشاره، وعليه فإننا نهدف من خلال هذا البحث توضيح دور هذه الآلية ومدى قدرتها على المساهمة في استتباب الأمن التعليمي، وذلك من خلال إبراز أهميتها في الإستراتيجية التي تبنتها الوزارة للحد من ظاهرة العنف بالوسط المدرسي.

تم إحداث خلايا الإنصات والوساطة بالمؤسسات التعليمية من أجل رصد التلاميذ الذين يعانون من مشاكل نفسية أو صحية أو تربوية أو اجتماعية بالإنصات والتتبع المباشر لهم حرصا على تأمين عودتهم بشكل طبيعي إلى الفصل الدراسي،وقد حققت نتائج إيجابية، إذ استعادت المؤسسات التعليمية عددا من المنقطعين لأسباب نفسية أو اجتماعية أو تربوية.

من خلال قراءة سريعة في هذه الوثائق التي تعتبر أطر مرجعية لإرساء هذه البنية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

-اسم هذه البنية غير مستقر في مصطلح واحد فتارة نتكلم عن مركز وتارة عن خلية، مرة عن الاستماع والوساطة، وأخرى عن الإنصات والوساطة، وأحيانا عن الإنصات والتوجيه، وبطبيعة الحال فهناك فرق كبير بين هذه المصطلحات فعدم التدقيق في هذه الجزئيات قد يؤثر سلبا على فهم المقصود والهدف من هذه البنية، وبالتالي يجب ربط الأسماء بالمهام الموكولة لها؛

-بعض الدلائل الخاصة بهذه البنية على المستوى الجهوي غير منسجمة مع الدلائل التي تم إنتاجها على المستوى المركزي، وهذا يدل على ضعف التنسيق العمودي، مما يجعل مهام الإدارة المركزية محط انتقاد من طرف المسئولين الجهويين علما أن الأولى هي المسئولة عن المعيرة (Normalisation) بين جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

-الدلائل الصادرة عن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في الموضوع، هي أيضا غير منسجمة وهذا يدل على ضعف التنسيق الأفقي بين هذه الأكاديميات.

مهام بنية الوقاية ومناهضة العنف على مستوى المؤسسات التعليمية

حدد الدليل المسطري لمراكز الوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي مهام الخلية في " 16 مهمة"(وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2016)

ويمكن تلخيصهذه الإجراءات في ثلاث مهام أساسية:

-الرصد: تحديد التلاميذ في وضعية صعبة والذين يعانون من مشاكل تربوية أو اجتماعية أو نفسية أو صحية وذلك بهدف تقديم المساعدة الاجتماعية والمصاحبة والتوجيه إلى المصالح المختصة، لأن أغلب التلاميذ والتلميذات لا يعرفون كيف يتصرفون في حالة الاعتداء عليهم.

-الإخبار: إخبار المصالح المعنية باختلال الأمن بالمؤسسة التعليمية، فيتم إخبار مدير المؤسسة التعليمية الذي بدوره يخبر السلطات المحلية والدرك الملكي والأمن الوطني و كذا المصالح الصحية على مستوى الإقليم حسب حالات الاعتداء الواقعة في المؤسسة التعليمية.

-التنسيق: التدخل لدى الجهات المعنية والمصالح الخارجية وجمعيات المجتمع المدني والهيئات ذات الصلة لحل مشاكل المتعلمين.

من خلال الإجراءات السالفة الذكر يمكن تسجيل النقط التالية:

-على مستوى المهام يلاحظ أنها تدرج بعض المهام من اختصاص الأطباء والمساعدين الاجتماعين في حين أن تشكيلة الخلية تتكون من مدير المؤسسة وأستاذ و هما في الغالب أطر إدارية وتربوية ليس لهم إلمام كبير بما هو اجتماعي أو طبي مما يعقد عملية التواصل بين أعضاء الخلية من جهة والتلاميذ من جهة ثانية، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن مهام الإنصات و الوساطة لا يمكن لأي شخص القيام بها فهي تتطلب مواصفات معينة للقيام بهذه المهام، ولهذا نجد في فرنسا مثلا " تتكون خلية الاستماع والتوجيه من مساعدين اجتماعين، ممرضين، أطباء، نفسانيين، متطوعين مكونين في المجال ومدير المؤسسة كمنسق أعمال هذه الخلية"(Académie du Grenoble, 2010)

-أما على مستوى الوزارة فإن"المكلف بخلية الإنصات والوساطة فهو أستاذ متطوع أو إطار إداري ينتدبه مجلس التدبير للقيام بمهام الوساطة التربوية بهدف الوقاية ومحاربة العنف بالوسط المدرسي فهو حسب الدليل ليس طبيبا أو مساعدا اجتماعيا أو حكما بل مهمته محاربة العنف بالوسط المدرسي حتى يتمكن التلميذ من الاستفادة من تربية ذات جودة في ظروف آمنة. "

على مستوى المديريات الإقليمية: يوجد المركز الإقليمي للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي ضمن هيكلة المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، تحت الإشراف المباشر للسيد المدير الإقليمي. ويدخل كبنية وظيفية ضمن المصلحة المكلفة بتدبير الشؤون التربوية. كما يعد بمثابة آلية للتنسيق والتواصل والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمركز الجهوي للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي.

تتلخص مهام المركز الإقليمي في:"التنسيق والعمل المشترك مع المركز الجهوي للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي والتعاون مع مختلف الشركاء ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني؛ تأطير ومصاحبة المؤسسات التعليمية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي(وزارة التربية الوطنية، وآخرون، 2016، ص17)

على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين: يعتبر المركز الجهوي للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي بنية وظيفية إدارية وتربوية، ضمن هيكلة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تشتغل تحت الإشراف المباشر للسيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وتمتد فروعه على الصعيد الإقليمي والمحلي، ويهتم برصد وتتبع جميع حالات العنف بالوسط المدرسي في أفق تحقيق "وسط مدرسي بدون عنف".

يهدف المركز الجهوي للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي إلى تحقيق ما يلي:وضع قاعدة معطيات حول ظاهرة العنف بالوسط المدرسي من خلال إنجاز دراسات حول العنف بالوسط المدرسي على الصعيد الجهوي؛

على المستوى المركزي:عملت وزارة التربية الوطنية، وفق مقاربة تشاركية، على تأسيس المركز الوطني للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي وطنية بين قطاعية متعددة التخصصات،تضم قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني.

ويعمل المركز، تحث الإشراف المباشر للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، على إعداد جميع الآليات الضرورية لتفعيله.

ويهدف المركز الوطني للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي أساسا إلى المساهمة في الحد من كافة أشكال العنف بالوسط المدرسي وذلك من خلال:"رصد وتتبع حالات العنف بالوسط المدرسي؛ وضع قاعدة معطيات وطنية عن العنف بالوسط المدرسي؛وضع خرائط محلية وجهوية ووطنية حول العنف بالوسط المدرسي انطلاقا من الإحصاءات المتوصل بها من الجهات؛المساهمة في التكوين المستمر لأعضاء المراكز الجهوية لرصد العنف بالوسط المدرسي؛"(وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وآخرون، 2016، ص20)

6. العدة البيداغوجية:

العنف المبني على النوع الاجتماعي:في إطار تقوية القدرات للمتدخلين في الموضوع، قامت وزارة التربية الوطنية سنة 2012 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة لمحاربة داء السيدا، بإعداد ثلاث دلائل عملية في موضوع مناهضة عنف النوع الاجتماعي ومخاطر التعفنات الجنسية وفيروس السيدا، موجهة لمنشطي ومنشطات الأندية التربوية، والمثقفين النظراء.

مقاربة التثقيف بالنظير والمهارات الحياتية:قامت وزارة التربية الوطنية سنة 2014 بإعداد حقيبة تكوينية للمكونيين والمثقفين النظراء، وتم تجريبها في أكاديمية دكالة عبدة ويتم حاليا العمل على تعميمها على جميع الأكاديميات بالمملكة، وتهدف بالأساس إلى تمكين الشباب والمراهقين من امتلاك مهارات حياتية، يواجهون بها الصعوبات والعوائق السلوكية والنفسية والمعرفية، التي يصادفونها خلال حياتهم، في مواضيع شتى ترتبط بمعيشهم في مجالات "الصحة الإنجابية والتربية الجنسية" كأنماط الحياة السليمة، والصحة الإنجابية، والصحة النفسية والعقلية، والتربية الجنسية، والوقاية من مخاطر الإدمان، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتعفنات المنقولة جنسيا وفيروس العوز المناعي البشري، وفي مواضيع المواطنة وحقوق الإنسان، من خلال تزويدهم بالمعلومات الصحيحة وبالمهارات اللازمة التي تساعدهم على الحياة السليمة. ويتم ذلك باعتماد مقاربة التثقيف بالنظراء، حيث يتمكن:المنشط المكون من ضمان تكوين جيد لفائدة المثقفين النظراء؛ والمثقف النظير من القيام بدور فاعل في نشر المعرفة، وتصحيح المعلومات الصحية الخاطئة، والتأثير الإيجابي على معارف واتجاهات وسلوكيات النظراء في دور الشباب والمؤسسات التعليمية وما شابهها من أماكن ارتياد الشباب والمراهقين.

حقيبة الوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي: في سنة 2016 تم إصدار عدة متكاملة حول العنف المدرسي وتتضمن دلائل خاصة بإرساء مراكز رصد العنف بالوسط المدرسي، ودليل التكوين خاص بتعزيز قدرات مسئولي خلايا الإنصات والوساطة في مجال التتبع النفسي والاجتماعي للتلاميذ، وتحتوي الحقيبة أيضا على عدة خاصة بالتحسيس والتوعية موجهة للمتعلمات والمتعلمين تتضمن رسوم متحركة وبطاقات بيداغوجية للتنشيط التربوي.

7. استنتاجات عامة

حتى يتسنى للمدرسة أن تضطلع بأدوارها المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية السليمة للتلميذات والتلاميذ، ومعالجة ظواهر الاختلال والانحراف وتنمية المهارات الحياتية لديهم، وحمايتهم من كافة الأخطار المحدقة بهم داخل أو في محيط المؤسسات التعليمية، خصوصا تلك المتعلقة بظاهرتي العنف والتدخين وتعاطي المخدرات، يتوجب العمل بشكل جماعي ومشترك، مسئولون وفاعلون ومهتمون وشركاء ومتعاونون، كل حسب اختصاصه، على مناهضة هذه الظواهر المشينة والتصدي لها، وفق مقاربة شمولية، وتأخذ بعين الاعتبار النقط التالية:

-عدم إسناد المهمة للأساتذة كعمل تطوعي دون خبرة وتكوين في مجال الخدمة الاجتماعية؛ إسناد مهمة الإنصات للأساتذة شريطة حصولهم على تكوين في المجال الطبي والاجتماعي والنفسي؛ يمكن التأكيد على أن الوزارة تراهن بشكل كبير على آلية الإنصات والوساطة للحد من العنف بالوسط المدرسي، غير أنها تعاني من نقص كبير على مستوى الموارد البشرية المؤهلة، على مستوى التكوين، على مستوى التحفيز، على مستوى الإطار القانوني لهذه الخلايا.تعزيز وتبسيط قنوات التواصل بين الجهات المعنية وأساسا الأمن والقضاء والصحة؛

-الأخذ بعين الاعتبار أن محاور الإستراتيجية أصبحت متجاوزة لأن السياق الزمني السابق أصبح مختلف ومغاير للسياق الحالي، وبالتالي يتوجب القيام بدراسة جديدة تأخذ بين الاعتبار كل المتغيرات الحالية وخاصة دخول المجتمع المغربي والمجتمع العالمي ككل عصر يتميز بالتطور الكبير في مجال المعلومات وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي و ما لها من تأثير على المجتمع المدرسي؛

-محاور الإستراتيجية ركزت على العنف في اتجاه واحد ولكن في الواقع فإن المؤسسات التعليمية تعاني من العنف في جميع الاتجاهات، وخصوصا العنف الممارس تجاه الأطر التربوية الذي أخذ ينحو منحى خطيرا؛

-إرساء آليات وبنيات محاربة العنف بالوسط المدرسي مكن المجتمع المدرسي من تعزيز رصيد الوزارة في مختلف المجالات بحيث أضحت المنظومة التربوية تتوفر على رصيد من الكتب المدرسية المعززة لقيم ومبادئ ثقافة حقوق الإنسان، ورصيد من الأطر التربوية والإدارية ذات خبرات ومؤهلات وكفايات متنوعة في المجال الوساطة ومحاربة العنف المدرسي؛ رصيد أدبي وعلمي وتربوي متنوع من دلائل ووثائق ودعامات بيداغوجية ودراسات وأبحاث وتقارير، ورصيد من أندية المواطنة و حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية، ورصيد متنوع من الشراكات و برامج التعاون مع قطاعات حكومية و مؤسسات وطنية و منظمات فاعلة من المجتمع المدني؛

قائمة المراجع

1. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال، خلية الصحة المدرسية، المرصد الجهوي للعنف بالوسط المدرسي، دليلك حول العنف المدرسي2010.

2. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش تانسيفت الحوز ومنظمة اليونيسف، دليل الوسيط المدرسي، مركز الاستماع والوساطة، شتنبر 2008.

3. عبد الوهاب بن عجيبة و آخرون(2015)، العنف في المدرسة المحيط والفاعلون، منشورات الأكاديمية الجهوية لجهة طنجة تطوان،المدرسة العليا للأساتذة، تطوان.
4. فوزي بن دردي(2009)، المناخ المدرسي، دراسة ميدانية، منشورات الاختلاف، مؤسسة محمد بن راشيد ال مكتوم، الجزائر.
5. قطاع التربية الوطنية، مذكرة في موضوع التصدي للعنف بالوسط المدرسي، بتاريخ 07 نونبر 2017، تحت عدد 116/17.
6. المبني على النوع الاجتماعي ومخاطر التعفنات المنقولة جنسيا وفيروس نقصالمناعة البشري / السيدا في الوسط المدرسي. مصوغة تكوين المنشطين. بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا. 2010
7. محمد غزالي وآخرون(2017)، الأمن التعليمي، الرهانات والإكراهات، طوب بريس الرباط.
8. المرسوم رقم 2.02.376 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليو 2002) بمثابة النظام الأساسي الخاصبمؤسسات التربية والتعليم العمومي.
9. النظام الداخلي للمركز الوطني للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي المصادق عليه من طرف لجنة قيادة المركز بتاريخ فبراير 2015.
10.وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي-قطاع التربية الوطنية، الدراسة بدعم من اليونيسف، دراسة حول العنف في المدرسي، 2005.
11.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني(2016)، الدليل المسطري لمراكز الوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي بدعم من اليونيسف وClairefontaine.
12.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني(2016)، الدليل المرجعي، حقيبة التكوين في مقاربة التثقيف بالنظير والمهارات الحياتية.
13.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، التقرير السنوي الثاني للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي، سنة 2014.
14.وزارة التربية الوطنية، المديرية المكلفة بالحياة المدرسية، التقرير السنوي الأول حول العنف بالوسط المدرسي، سنة 2013/2012.
15.وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية، دليل مراكز رصد العنف بالوسط المدرسي، طبعة 2012.
16.وزارة التربية الوطنية، مناهضة عنف النوع الاجتماعي ومخاطر التعفنات الجنسية وفيروس السيدا، مصوغة تكوين المنشطين.
17. Ministère de l’éducation nationale de l’enseignement supérieur de la formation des cadres et de la recherche scientifique, Stratégie intégrée de prévention et de lutte contre la violence à l’égard des enfants scolarisés, 2007.

18. Ministère de l'éducation nationale, Etude de faisabilité des Centres d'Ecoute pour Jeunes Scolarisés, Par Pr LARBI BENLAFKIH, 2008.
19. Unesco(2017), analyse de la situation de la violence en milieu scolaire au Maroc, Mendes Création.